

لإمام العصر المحدث الكبير الشيخ محمد أنور شاه الكشميري الهندي

ولد ١٢٩٢ وتوفى ١٣٥٢هـ

رحمه الله تعالى

الناشر
المجلس العلمي
كراتشي

إخراج وتوزيع
إدارة القرآن والعلوم الإسلامية
٤٣٧/دي كاردن إيست لسبيله كراتشي

٤١ من منشورات المجلس العلمي

مجموعة رسائل الكشميري

الطبعة الأولى ١٩٩٦م-١٤١٦هـ

الطبعة الثانية ٢٠٠٤م- ١٤٢٤هـ

٢٧ من منشورات المجلس العلمي

ضرب الخاتم لحدوث العالم

الطبعة الأولى	١٩٣٥م	١٣٥٤هـ
الطبعة الثانية	١٩٩٦م	١٤١٦هـ
الطبعة الثالثة	٢٠٠٤م	١٤٢٤هـ

MAJLIS ILMI:
P. o. BOX:1 JOHANNESBURG, SOUTH AFRICA
P. O. SIMLAK, DISTRICT VALSAD, GUJRAT, INDIA.
MAJLIS ILMI KARACHI

الإخراج والطباعة والتوزيع

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

D/ ٤٣٧ گاردن ايست كراتشي ٥ - باكستان

الهاتف: ٧٢١٦٤٨٨ فاكس: ٧٢٢٣٦٨٨-٠٠٩٢٢١

ويطلب أيضا من:

المكتبة الإمدادية .... باب العمرة مكة المكرمة - السعودية

مكتبة الإيمان .... السمانية، المدينة المنورة - السعودية

مكتبة الرشد .... الرياض - السعودية

إدارة إسلاميات .... انار كلي لاهور - باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الّذى تعطّف بالعز، وقال به وله العظمة والكبرياء، كتب على كل شيءٍ غيره حكم الدثور والفناء، واستأثر لنفسه بالقدم والبقاء، سبحانه ما أعظم شأنه وأكبر سلطانه، وأنار برهانه، وإن كان وراء الوراء، والصلاة والسّلام على سيّد المرسلين، وخاتم الأنبياء، محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم اللقاء.

أمّا بعد: فهذه أبيات لي في إثبات الواجب تعالى شأنه، وقدم أسمائه وشؤونه، وحدوث ما سواه من كتم العدم من عالم الإمكان، وما في غضونه وغصونه، ورفع الفاعل الإلهي، وخفض الفاعل الطبعي وتوهية المادة، واللواحق المادية، ودحض المعدات، والأسباب العادية، وتوجيه الأذهان والآذان إلى مسبّب الأسباب، ومالك الرقاب ذوقًا، ووجدانًا، ودليلا، وبُرهانًا، وعلمًا، وعرفانًا، وبصيرةً، وإيقانًا، بقدر قدرها من عُنِيَ بهذه المسائل، ورُمِيَ إلى مفاوز الأفكار والمخايل، لم أتفرغ لإيضاحها وشرحها.

ولم أر أيضًا رأى إعدامها وطرحها، فأفرغتها مُعرّاة كذلك في قالب الطبع اتكالا على صرامة الرأي، وسلامة الطبع من الناظر الداري، والذكي الواري، والقارئ القاري، وسميتها "ضرب الخاتم على حُدوثِ العَالَم".

وكلما ذكرتُ في الحواشي رقم الصفحة، ولم أذكر الكتاب، فهو من الأسفار، فليراجع إليها، وقد كان ذلك ١٣٣٥هـ.

وأنا العبدُ الأحقر

محمّد أنور الكشميري عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

حامداً ومصلّيًا ومسلمًا

تعالى الذي كان ولم يك ما سوى ... وأوّلُ ما جلّى العماءَ بمصطفى

وسلسلة الأسباب سلسلة هوت ... بها[1] ربطوا[2] شيئًا فشيئًا[3] إلى المدى

مسبب أسباب[4] ومالك ملكه ... فمن آخذ مهوى ومن آخذ هدى

فسبحان من برهانه كل آية ... وفي كل شأن منه شأنٌ قد اختفى

كمسطرةِ قدرٌ وكالسطر بعده ... وجود له من بعد[5] أن قدرُه جرى

وطبع حروف الإسم من ضرب خاتم ... بجملته إذ كان نقشاً كما اعتنى[6]

وهذا رباط[7] ثَمَّ بعد وجودها ... كفرق وجود الشيء والشرط قد بدا

ضعافٌ وجوداً[8] فاستعانت[9] بغيرها[10] ... فصار شروطًا لا لعلّية دعا

ولا حسن[11] في شتّى بدون تواصل[12] ... فأفرغ في سبك التناسب[13] عند ذا

وإذ ندرت من بدءها لانتهاءها ... فكان بسطح يختفي منه ما خفا[14]

---

(١) وفي نسخة : ربطنا بها.

(٢) أي : الناس.

(٣) تقرير دلپذير ص ٢٥.

(٤) والسبب حبل دلي من فوق، كما ذكره في "التاج".

(٥) إذ يلتبس الإيجاد بالوجود. (ج٢ ص١٤٤ وج٢ ص١٤٥)

(٦) عني.

(٧) هذا على أن التناسب عقلي، لا مجعول، فإن التناسب لا يغني عن الموجد لشيء.

(٨) أسفار ج١ ص٩ وج١ ص١٥ وج١ ص٢٨ وج١ ص٨٦ وج١ ص٥٦.

(٩) وفي نسخة: فاستقلت.

(١٠) تقرير دلپذير ص ١٠٣، ١٧١، ١٩٣.

(١١) أسفار ج١ ص١٤٣، وتنبه ج٢ ص٩١.

(١٢) وفي نسخة: منبتٌ بينه.

(١٣) مكتوب هفتم قاسم العلوم ص١١.

(١٤) ظهر.

كـتكوير كـور السـاعـة اليـوم مـرةً ... يُريأن شـيـئًا بعـد من نفـسـه انتـدى

ولـكن تنفس الأمـــر أن لفـــاعـلٍ[١] ... هنالـك إيداعَ الـطبـائـع والـقــوى[٢]

كـذلـك الإسْـتـعـــدادُ وضع تناسـب[٣] ... ولـيس مـفـيـدا بالـضـرورة فـادرذا

وذلـك طـور أفـــــعـلـه ثم إنـه ... وفـــاعلَه كل لخـــالقـــه[٤] انتـــمى

فـصـودف بـعـد الوضع نظم وسنة[٥] ... وعـبّل طـبـعـــا أو ضـرورةَ مـا بدا

يداخـل طورا فـيـــه نحـو مـعـــالج ... إذا لم يلك الطبع ومـا حـولـه كـفى[٦]

فـــذلـك إعـجـــازٌ وخـــرقٌ لـعــادة ... وإن كـان كـل الكون إعـجـازَ منتـهى

وقــد قـيـل: إن المعـجـــزات تقـــدم ... بما يرتقى الخـــيـلقـــة في مـــدى

بـكاشـف أيضًا عن يد في سـتــــارة ... عن الخلق تعـريفـــا به من قـد اجـتـبى

فـــعلّة شيء ثم عـلّـةٌ لهـــــا ... وشيء لـه حـقــا وتحـقـيـقـا انتـهى

ومــا هي إلا نسـبـــة مـثـل نسـبــة ... لـزيد إلى فـــعـل بقـــدرتـه أتـى

فـإن قيل: بين الروح في الطب والحـجى ... تناسبٌ الآن فــقـــد يكـتــفـى كــذا

يقـال إلى الحين استـهـامـوا مـا دروا[٧] ... عـلاقـــة بين الروح والـفكـر كـيـف ذا[٨]

بيـولوجـيـا أضـحى كـذلـك مـحـبطا ... لتـخـريـجـهم سـر الحـيـاة ومـا انجلى[٩]

بأن يـضـــعـــوا ضــــدا يولّد ضـــدّه ... وأمـــا قـبـــول الفـــيض منه له فـــلا

ولـو رتب الـشيء بغـــيــــر تناسـب ... وأكـــثـــر قـــال النـاس بالـربط هـكذا

(١) أى التناسب مجعول لا عقلى هذا على التقدير الآخر.

(٢) المعارف للوجدى ج١ ص٥٠٥، رج ١ ص٥٠٩ وج١ ص٥١٢.

(٣) كل ما يلحق الشيء لا يلحقه إلا بواسطة وجود ذاته ج١ ص٢٦٠، وإلا فهو عندهم أجزاف.

(٤) البارى جل اسمه يبدع الأشياء من نفسه، لا من قابل؛ لأنه الذى يخلق القابل، والمقبول، والمادة، والصورة جميعا (٣:١٢٥)

(٥) وهو الوجه فى التباس الحكمة أيضًا بالصدفة، فإن الحكمة تقبى فعله تعالى لا تظهر على حدة، فوقع الالتباس فى الغاية أيضا؛ لما وقع فى الفاعل.

(٦) الديباجة ص٣٤٧–٣٥١.

(٧) ج٤ ص٣٢٧ الوجدى وتقرير ص٣٩ وص٤٨.

(٨) حاشية ج٤ ص١٠٨.

(٩) كما فى الدائرة من الحياة وبيولوجيا.

وليس الشـــمام ثم حس يعـــمــه ... لمجـــموع كـــون لا وحـــرية كـــذا[٢]

وليس يرى فـيـــه أمـــارة[١] نفـــسنـــه ... ولا مـــســتــقل[٣] باختـــيـــار لما جـــرى

فـــفى شـــغل كـل وكل مـــســخــر ... وفى فـــعـل طبع ذاك أوضح مـــا ترى

ولا نفع فـــيــمـــا يدأبون لفــعـاله ... لأنفســهــا بل ذاك مَنْ فوق قــد قضى[٤]

ولا بأس بـالإخـــراج من مـــادة[٥] تلت ... لهــا الغـايةُ القـصوى وإن سـابقت مَدى

فـــإبداع بلوط وفى كـل حــبــة ... ترى عـــجـــبًا ذا من الكتم لو بدا[٦]

ومن عـــدم التـــرتيب ثم تنازع[٧] ... نظـامٌ ومِلْمٌ فى جـمـــالٍ قـــدِ انتـهى

ومن مـــادةٍ شوهاءَ إخــراجُ عـــالَمٍ ... جـميل بديعٍ أم كـمـا صُودِفَ انبرى[٨]

ولم يستــحل[٩] شيء لضــد بنفـســه ... فظـرفــا ترى والفــعل من خـارج أتى

وفـيــهِ انفـعـالٌ ظُنَّ فِعلا تطوُّرًا[١٠] ... وفــعلٌ أخـيــرًا مــودَعٌ لا عن البنى

وليس لشيءٍ مـــفـــردٍ فـيـــه نفـسه ... له عنه فــعـلٌ وانفـعـالٌ كــمـــا يُرى

ومـــا يُتـــراءى فـيــه فهــو مـــركّبٌ ... وفـــيــــــه هيُولانيَّةٌ عند من رعى

وليس وجـــهَ الأمـــرِ أنْ غـــاب فـاعلٌ ... وصُودِف فـعلٌ ليس يختـلُّ فى الرؤى

وصـــودف مـــعلولٌ وعلـةُ ظاهرٍ ... وعلّةُ كـلٌّ فـوق كـل قـد اسـتـوى[١١]

---

(١) كما في دائرة الوجدى. (ج ١ ص ٥٠١)

(٢) نحو دمختارى.

(٣) تقرير دل پذير ص٧.

(٤) ذكره ابن رشد فى الثالثة.

(٥) لا يوجد فى الأركان العشرة للبحور فى العروض العربى التقاء ساكنين، فمست الضرورة إلى تخفيف هاء التاءة

(٦) من "الديباجة العامة لبائبل" ص٦٦.

(٧) وفى نسخة: تخاصم.

(٨) الديباجة ص٢٩٣.

(٩) ج ٤ ص ٩ وج ١ ص ٢١٠ وج ٣ ص١٥٩ وج ٢ ص ١٧١، الوجود إذا كان مشتملا على معان، فالمنقلب فيها أطواره وشؤونه، لا أضداده، وإنما الضد ما كان من خارج، وفى "العقائد الجلالية" ص٩٢، قال الفارابى فى "تعليقاته": الشىء لا يعدم بذاته.

(١٠) ج ٢ ص ٤٤١، والمستعداة وج ٤ ص٩٦.

(١١) ج ١ ص ١٦٣.

على عرشه المُلكِ العظيم بحيطةٍ ... يُصرِّفه من لا تَصرُّفَ[1] لا ولا

فإيجادُه فعلٌ وجوبيٌّ[2] استبن ... وتعليقُه بالشرط إمكانُه أتى[3]

وفاعله ما كان عنه وجوده ... دخيلا بذات[4] الشيء لا عنده عرا

وأشياءُ فيها شبهُ دَورٍ مَعيَّةٍ ... وما ألفك إلا أنْ يُضافَ لِمَن بَرا[5]

نعم إذ تحرى الفضلَ مختارُ فعله ... فذلك والمطبوعُ قيل[6] هما سوى

وسلسلةٌ[7] في نفسها[8] قد تعينت[9] ... بوجه حرىٌ من وجوه لها سُدى

معينةٌ[10] في نفسها لا وجودها ... فنالت عن الخلاق[11] ذاك إذا قضى

كتأليف صوتٍ نسبةٌ هندسيةٌ ... ويُحتاج في إيقاع ذاك لما عدا

وكلُّ انتزاعيٍّ[12] كذاك كما ترى ... بزوجيةٍ فرديةٍ عددٍ وفي

يُرى أنها ليست تبدلُ غيرها[13] ... وكالعددِ اعتُدَّ الزمانَ من ارتأى[14]

---

(١) لازم. (ت)

(٢) أسفار ج ٢ ص٨٩ وج ٣ ص٢٧ وج ٣ ص ١٥٣ وج ١ ص ٣٠٠ وج ١ ص ١٤٤ وج ١ ص ١٥٤ وج ١ ص٢٦٨ مع حاشيته.

(٣) راجع الأسفار ج ٤ ص١١٥، وج ٤ ص٢٨، وج ١ ص٩٧، وج ١ ص٢٩، وج ٣١٨، وج١ص٢٢، وج ١ ص٥٦.

(٤) مبدأ للذات.

(٥) ولعلهم تنبهوا له في الهيولى والصورة، فجعلوهما معلولي علة ثالثة (حاشية ج ٣ ص ١٦٢)، ووجهه في ج ٤ ص١٤ وج ٣ ص ١٢٥، والفاعل لما تقوم بالمنفعل مع أنه كان ينبغي الانفصال، فذاك دور وج ٤ ص٢٠٨، أسفار ج ٤ ص٣٦ وج ٤ ص٢٧، وما ذكره في ج ٣ ص٤١، وشرح السلم ص١٠٨، وأسفار ج١ ص ١١٣، وكما في عود المكسر كاسرا في المزاج، وكما في الهيولى والصورة، وراجع لزوم الدور من ج ٤ ص١٥٨ وجوابه بعد.

(٦) ج ١ ص ٢٥٤.

(٧) مبتدأ.

(٨) هذا فيما إذا كان التناسب عقليًا.

(٩) صفة.

(١٠) خبر، قالوا: إن الشيء يكون معلولا في شيئيته، ويكون معلولا في وجوده، فالمادة والصورة علتان لشيئية المعلول، والفاعل والغاية علتان لوجوده. (ج ١ ث ١٧٣)

(١١) ج ١ ص ١٧٣، فصل ثاني.

(١٢) ج ١ ص ١٨٣ وج ١ ص ١٠٢ حاشية ج١ ص٢٢٩.

(١٣) دائرة البستاني من حق، وهو المراد بما في "الأسفار" ج ١ ص٩٢.

(١٤) أخذ من تغير العالم، كما أخذ الخارج من أشياء هناك، لا أنه ظرف مستقل ج ٤ ص٣٤ حاشية.

كـذا لاقـتـضـاءات العـقـول تصـوّرٌ ... ولو أنّ لإيجـادٍ لهـا الجَعْلُ مـا جـرى[1]

وأجـزاءها[2] فـيـهـا تخـالفُ بعـضِهـا ... ببـعضٍ إذن ليس الوفـاءُ بـهـا يُرى

وكلّ تقـاضى[3] بخسَ كلٌّ لحـقـه ... وتـوفـيـره حـتى يَشُقَّ له القـنى

فـلا بد من حـفظ المقـادير قـدرَها ... وأوزانِهـا مِن فـعل ذى نـسـبـة سُوى

يكون بقـيـومـيـةٍ ذى سـويّةٍ ... وأولى بكلٍّ لا كـجـزء لما عـدا

وأكـمـلَ مِن كل جـوادٍ مكمّلٍ ... أفـاد نظامًا لاءَمَ الكلَّ مـا كـبـا

وكل كـمـالٍ فـيـه[4] حتى يُفـيضَه ... لأنسـفـهـانى وهو للكل قـد كـفى

ومـا هو نقصٌ لا يقـوم بنفـسـه ... بدون استناد للتـمـام[5] كـمـا ذرا[6]

وجـودٌ لأشـيـاء يكون لذاتـهـا[7] ... تفـاوتُه لا يسـتـقـيم على الغنى

ولا ينتـهـى الإمكانُ إلا بضـده[8] ... وذاك الوجـوب الحق جل كـمـا علا[9]

هو العـروة الوثقى وليس انفـصامـهـا[10] ... ومـرجَعُ كلٌّ من ضـمـيـرٍ ومَن وذا[11]

فـإن قلتَ مـا الأسـبـاب ثمَّ عـديدة ... هيـولى هنا ثـم التطوُّرُ قـد سـرى[12]

أقـول كـذا الأطوار فـيـهـا تخـالف ... وليـست تفى للوزن تلك كـمـا مـضى

---

(١) ويراجع المعارف للوجدى ج١ ص٤٩٣ وج١ ص٤٩٤.

(٢) أى السلسلة.

(٣) ج١ ص١٦٩.

(٤) ج٣ ص٢٤، وج٢ ص٥٧، وج٣ ص٣٧، تذكره.

(٥) كما ذكره ابن رشد و (ج٢ ص٤ من الأسفار ج٤ ص١٦٩).

(٦) تخم انداخت در كلست.

(٧) قبله ثما ص٢٦، وأسفار ج١ ص٥٣، وج١ ص٥٧، وج١ ص١٤، وج٢ ص٨٠، وج٢ ص١١٦، وما ذكره الشهرستاني عن برقلس في المتوسطات.

(٨) ولعل المتكلمين إنما عدلوا إلى دليل الحدوث والمحدث، فإن لقائل: أن يقول: لا يلزم من فرض عدم الشيء محال، إنما هو بحسب ما اصطلحوا عليه من معنى الوجوب مفهومًا فقط، كما عن الفارابى ج٢ ص٨ قبيل الفصل وص٥٤ وص٤٨.

(٩) ونحوه عن أرسطو وأنبذقلس فى معارف الوجدى وج١ ص١٠ منها.

(١٠) ثم رأيته في الدائرة للوجدى ج١ ص٥٣٥، وألطف منه فى "الأسفار" ج٤ ص١٢٥٤، وج٤ ص١١٢.

(١١) حاشية أسفار ج٤ ص١٢٥.

(١٢) المبادئ المادية كلها مشتركة في معنى، وهو كونها حاملة لأمور غريبة عن ذاتها، وبهذا خرج نسبة اللزومات إلى لوازمها. (ج٢ ص٢٠٠ وج٢ ص٤٢)

ومَفْسَطَةٌ إذ بخـــر النَّار مـــاءة[١] — نـرى منه عند النار والعكس قــد بـدا

ومنفـصلٌ بعضٌ عن البـعض خــارجٌ — كنا رومــاء لا كطَوْرٍ كــذا كــذا

وتأثيـــرُ فـعل النار في الماء مــدركٌ — فليس لعكسٍ فـيـه معنًى فـيُمـتـرى

مــحـــرك شيء آض بالفـــعل ثمّ في — كـمــال وجـودي يحـرك فـيـه ذا[٢]

ولم يتـحـــرك ذاك عن نفـســه ولم — يحـــرك كـــذاك النفس لا ثم ذا وذا[٣]

ولم يجـدنا فـيــه حــديثُ تسلسُلٍ — فـفي صُوَرٍ قـد جـاز عند أولي النهى

تسلسلُ[٤] عِلاتِ مـحــال[٥] ومـا كـذا[٦] — بسلسلة الأفـعـــال عن فــاعلٍ بقي

كـمـا في تتـالي[٧] صـورة بعـد صـورة — على طينة دارت عليــهـا ومـا انتـهى

ولا تلك عـــلات لأنفـســهـــا وإن — يلازم بعض بعـضـهـا[٨] حسب ما يُرى

كـصنع نقـوش ناسبـت فـتـجـاوبت — فـــقـــرب وبعــــد ليس علّيةً هُنا

وتعـمير قـصـر مـعـجب الصنع شـامخ — فـــجـــزءٌ لجـزءٍ ليس علةً ممـا بنى

وفـاعل طبــعًا حـقــيـقــة فـاعلٍ — وجــودًا[٩] وتحــريكًا ولا فــرق بين ذا

---

(١) وفي نسخة: ماءنا.

(٢) ج ١ ص ٣١٠ وص ٢١٨ مع ما نسره في الحاشية.

(٣) ج ١ ص ١٥٣، وج ٣ ص ١٦٨.

(٤) هذا الحكم صحيح؛ لأن كل معلول وجوده بالعرض، فما لم يأت ما بالذات من وراء السلسلة لم توجد لكن في العنوان شك؛ لأنه وإن كان ما بالذات في الطرف جاز إطلاق التسلسل على المتوسطات على هذا أيضًا، ولذا لعلهم لم يذكروا في دليله إلا ما يتعلق بما ذكر.
وغاية ما يقال كما في ج ١ ص ١٤٧: إن الانقطاع كون علة ليس بمعلول، انتهى الأمر إليه لا تناهي العدد[١]، وعلى هذا فلعل ما قاله الشهرستاني، كما في ج ٣ ص ٨ موجه، وسماه دورا، فإن المادة التي ذكرها مشتملة على شبه الدور، وإن كان تسلسلا، وفيما كل قد تولد من الآخر، وليس معًا محضًا حال في البين فتأمله.
(١) ولكن يراجع ج ٣ ص ٦ وج ١ ص ٦٠، وإنما أخذت الشعر من كلام ابن رشد، ولعل برهان الوسط، والطرفين لا يحتاج إلى مقدمة وجود ما بالعرض بدون ما بالذات، وإنما يحتاج إلى أنه لا يوجد الشيء ما لم يكن طرف ليس في حكم الوسط، وتنقيحه ما يفضي إلى عدم وجود الشيء الأخير، وقد أجاد فيه من ج ٣ ص ٧٠، وج ١ ص ٥٤، وج ١ ص ٤٨، وج ١ ص ٤٣.

(٥) ج ١ ص ٢٢٤ وص ٢٢٠. دليله عن الفارابي قبيل الفصل ج ٣ ص ٨، وقد أثره صاحب القبسات، كما في أم البراهين، وكذا عن الطوسي ما يوجه كلام الشهرستاني، واستعمله في ج ٢ ص ٢٧ مع الحاشية.

(٦) ص ٧٣، قبله مما ص ٢٢٦ تقرير وشرح مسلم وحاشية أسفار ج ١ ص ١٥٠ وج ١ ص ٥٩.

(٧) صدر ج ١ ص ١٧٢، وصدر ج ٣ ص ١٢٩.

(٨) راجع الأسفار ج ٤ ص ١٧٠، وج ٢ ص ١٤٤، و تفسير اللازم ج ٢ ص ٢٠٠.

(٩) كما في ج ١ ص ٢٠٤ لا ما في ص ١٦، وما أورده المحشي في ج ١ ص ٢٣١ قد نقله الماتن عن ابن سينا ج ٢ ص ١٤٨،

لباس(١) لما علّيّة(٢) أو بجعلها ... وفاض(٣) على المجموع ما جزاء الرؤى
ولا فعل إلا للإلهي آمراً ... وسخر(٤) كلا حسبما شاء أو قضى
إذ الكون في نفس التحقق ملكه ... وما جهة فيه عن الحق قد خلا
كما ليس في الشمس ونور تلازم ... لذات ولكن بعد إعطاءه كذا(٥)
نعم يتراءى ثم في العرض علة ... وعلتها في الطول(٦) من عالم سما
هنا عالم(٧) من فوقه عالم كذا ... وكل أتى فيه النظام على سوى
فما الفصل إلا أن كلا ترتّبتْ ... عن الواحد الفرد القديم بما أتى(٨)
وأحرى له الإبداعُ من غير مادة ... فتدريجُ تكوينٍ لتمهيله الورى(٩)
ومن فعله ما كان إلا لآلة ... فلم تأت منه تلك قد قيل هكذا(١٠)
وحقق دواتي وصدر أو باقر ... وزاهدنا بدء الزمان مع الورى(١١)
ومن غلط وضعُ الزمان برأسه ... وإيغالُ وهم وهو عن خلقه ابتداء
وما وضعوا شيئاً يشارك شيئه ... فهل قادم أجلى الخصائص يحتوي(١٢)

وقرره في ج١ ص٢٣٥ في الفصلين وبعد، فما أورده هو في فعل الجسم في نفسه.
والظاهر فيه هو النفي، لأن المادة والصورة لما خلقا من البدو كذلك فما فعل أحدهما في الآخر، وج ٣ ص٩ وحاشية ج١ ص٢١٢ وج٢ ص٢٠٠، وأوضحه في ج١ ص٣١٧، ولا يضر ما في ج٤ ص١١٥ وحاشية ج٤ ص٧٤، وج٤ ص٩٣.

(١) بيرايه، وفي نسخة: رسوم.

(٢) حاشيه ج١ ص٢٦١.

(٣) ج١ ص١٥٦، وج١ ص١٩٩، وحاشيه ج٣ ص٥١.

(٤) وفي نسخة: أعمل.

(٥) وج ٢ ص١٤٤، وفي نسخة: ولكن للوجود منى أتى.

(٦) ج١ ص١٩ وج٢ ص٢٠٠.

(٧) ولا يستقيم الترديد في ج١ ص٢٥٣، بل هما موطنان وكلاهما واقعان.

(٨) بالمستقبل.

(٩) ج١ ص١٤١ وص١٨١، وج٤ ص١٧١، وذلك فيما خلقه من بدو الأمر على الصورة المقصودة، لا فيما خلقه في المادة بعد ما خلقها.

(١٠) ج٣ ص١٣، ولا يرد توقف بعض فعل نفسه على بعض.

(١١) ومنشأ الخلاف، كما في ج١ ص١٦.

(١٢) وفي نسخة: يرتجي.

وكان[1] وحيداً وحدة واقعية
وما الكون[2] إلا فعله حسب ما قضى[3]

إذ الفعل[4] والمفعول في الخلق واحد
وما الفرق إلا بعده في الذي تلا[5]

وإبقاءه[6] في الغيب ثمّ ابتداءه
كأجزاء فعل[7] واحد ليس ذا وذا[8]

وعند انعدام الشيء لما تسلسلوا
على ورطة الإيجاب ما نجحوا وما[9]

قد انسحبت فَوْضى الإرادة[10] مرةً
على الكل ليس الأمر أن كان من بَدا

ولم تنقطع[11] حتى تعطل بعده
تعلقها[12] تأبيدها عند من وعى

وليس بمعلول[13] فلم تبق حُجّة[14]
على قدم عند الدهيّ إذا درى[15]

---

(١) ج٢ ص١٦٤.

(٢) صنع الله الذي أتقن كل شيء. (ج١ ص١٩١، ج٣ ص٤٠)

(٣) وشبهة كون الفعل قائما بالفاعل ينحل بما في الأسفار ج٣ ص١٨٧، وكذا ذكره في ج١ ص٢٤١.

(٤) واختلف الحكماء فيه، كما ذكره الشهرستاني، وراجع مكتوب شرح العماء ص٨، وما ذكره في الأسفار ج٢ ص٧٥، ثم ما ذكره في ج٢ ص٧٦، وقد يقال: إن مفعوله أثر فعله، وهو بمنزلة الهيئة السريرية على الخشب، لكن النجار احتاج إلى المحل لعدم بقاء فعله بدونه، بخلافه تعالى، وكما أن تلك الهيئة غير قائمة بالنجار، ومنفصلة عنه، ففي درجتها وحكمها العالم بالنسبة إليه تعالى، ومن قال: إن المفعول غير الفعل جعله أثرا حاصلا بنفس ذلك الفعل لتحصيل الحاصل بنفس ذلك التحصيل ج١ ص٥٠.
ثم كما أن الصورة العلمية في العلم الحصولي كالمعنى الحرفي بالنسبة إلى المعلوم، فلا يقال: إنه معلوم بالعرض بهذا اللحاظ، فكذا لعل الواسطة بالنسبة إلى الأثر، نعم هي مقصودة في نفسها أيضا بلحاظه، بخلاف الصورة، وإنما سلسل لحسن عدم الانقطاع من البين، ثم إذا لم يكن بد من الفرق بين العلم والمعلوم المقصود بالذات مثلا، فكيف لا بين الفعل وأثره ج١ ص٨٠، وج١ ص٣٢، وج٢ ص٤٢، وأما لزوم المفسدة الأخيرة.

(٥) في اللوحة الثانية.

(٦) ويخرج حكمته من ج١ ص٦٤، وج١ ص٨٦، وج١ ص٥٦.

(٧) واستوضحه في "روح المعاني" ج٣ ص٤٦، وفصل الخطاب والكليات من الإرادة.

(٨) ج٢ ص٨٠.

(٩) كما في حاشية ج٤ ص٩٤، فإن جزء الحركة لو انعدم لذاته ما للتحرك حتى انعدم رأساً.

(١٠) فوضى انبازى برابر در هر چيز، رج١ ص٢٠٨؛ قيل تصل.

(١١) روح المعاني ج٦ ص٢٠٥.

(١٢) أي تعلقاتها.

(١٣) ذكره الرازي ؒ عن المتكلمين ج٣ ص٦٧، راجع الفصل الثالث من الأسفار ج١ ص٢١٤ بغور ما ذا أراد، وقد سلمه في ج١ ص٢٤١؛ ولو أراد المتجدد مدنا قدم شخص، وفرعنا عليه منع قدم النوع؛ إذ استمرار الحركة يقتضي قدما بالشخص، لا يتجه ما ذكره في ج٣ ص١٨٥ بقوله: نعم لو ثبت اهـ، ثم إن شرح قوله: في ج١ ص٢٢٩.

(١٤) راجع الفصل الثالث من الأسفار ج١ ص٢١٤ بغور ما ذا أراد، وقد سلمه في ج١ ص٢٤٣؛ ولو أراد المتجدد متعنا قدم شخص، وفرعنا عليه منع قدم النوع؛ إذ استمرار الحركة يقتضي قدما بالشخص، ولا يتجه ما ذكره في ج٣ ص١٨٥ بقوله: نعم لو ثبت اهـ، ثم إن شرح قوله في ج١ ص٢٢٩.

وما نعرف المعلول(١) إلا وجعله لعلته(٢) مستأنفًا(٣) لا معًا أتى(٤)
وحيث انقطاع البين لا بد عندهم من الوصل أعنى كالزمان وما احتوى(٥)
وإلا فجعل واحدٌ(٦) فى(٧) تلازمٍ(٨) ومعَ وصفِ جمع فى المرتب(٩)قدجرى(١٠)
كذا الفعل(١١) والمفعول فى التام واحدٌ إرادةُ ربّى والمراد هما(١٢) معا(١٣)

---

(١٥) أسفار ج٢ ص١٧١ عن أرسطو و ج١ ص٢٠٧.

(١) ولعل هذا حاصل فصل الأسفار ج١ ص ٢٣ مع حاشية قوله: فالطبيعة اهـ ج١ ص٢٣١ و ج١ ص٢٣٥ إن علّة الشيء لا بد، وأن تكون غير متعلقة الذات والوجود بذلك الشيء اهـ، وتمادى عليه إلى أن قال: إنّ وكأنّ امر الله مفعولا بالماضي في الأمر لا الخلق.
ثم إن العلة التامة مجموع العلل ص١١٧ الخ مع الشرائط، فصار الحاصل أن الشيء إذا تحقق ليس أن لا يتحقق، وهو كما ترى، وأن أريد به الفاعل المستجمع للتأثير فى غير ما ذكر انحصر فى الخالق، ولم يبق كلية، وقد انتهى الأمر أن وضع له فصل مستقل. (ج١ ص١٥٧)
أو جرى التأويل، وأراد بالمعية الذاتية، وخص الكلام فى ج١ ص١٦٢ بالفاعل، وكذا فى ج١ ص١٦٦، وما فى ج١ ص٤٩ غير جيد، ولا يخلص فى المعلول شيء إلا أنه صفة موصوف لاقت محلا آخر، فقامت به، أو أنها أثرت فيه، فالتعدد لتعدد المحل، وعاد كأنه اعتبارى، وانتهى إليه كلامه فى ج٤ ص٥٩، ولعلهم أرادوا فى القديم الجعل الإبداعى كالحدوث الذاتى ج١ ص٢٦٨، وكعلمه الفعلى وج١ ص٢٩٧.

(٢) بحر ص٩٧، ولعله لا يخالفها فى الأسفار ج١ ص١٥٣، راجعه من ج١ ص٢٢١ وج١ ص٢٣٥، وج١ ص٢٢٣، وقبله أن الحركة لا تكون صورة نوعية، فهى عرض من الأعراض المفارقة، وج٣ ص١٧٥ و ج٢ ص١٤٤.

(٣) وهذا الذى حملهم على إدخال السكون بين الحركتين المستقيمتين المتخالفتين لتعدد الجعل، فدار الأمر عليه، وعلى انقطاع السلسلة من البين.

(٤) ج١ ص١٨١ من "الأسفار"، وج١ ص١٨٣، وج٣ ص٥١، وج١ ص٢٣٦، وج٤ ص١٢٨.

(٥) ج١ ص١٤٣، وج٢ ص٩١.

(٦) حاشية ج٢ ص٤٦ وص٤٢، والقبول اهـ، وج٣ ص٢٧ وج٣ ص٤٧ مع حاشية ج٣ ص٥١ وج٣ ص٤٥.

(٧) وفى نسخة: ذا.

(٨) وحاشية ج٣ ص٤٧، وليس ذلك اهـ ص٤٣.

(٩) ولكن كلام الإشراقى فى ج٢ ص٨٨ يدل على أنّ الآنى هو التأليف فقط، ولا جعلان فى آن فى الأمور المشرقية، وإن كان كذا فى المتكافئة، وتعرض له أيضا فى ج٢ ص١٤٧، وج١ ص٢٣١، والقاضى فى ردّ اتحاد العرض والمعروض، وراجعه من مدخلية الوجود فى اللزوم.

(١٠) ج٢ ص٩٠ وج٢ ص٩٣.

(١١) إلا أن فعله لما وقع على المحل عدّ شيئًا آخر؛ لتعدد من قام به من وقع عليه، وإلا فهو شيءٌ واحدٌ، كما فى ج١ ص٩٨ من الحاشية؛ إذ يقال: إن الإحراق كاشتغال النار فى نفسها إذا لم تصادف شيئًا، فانتهى الأمر إلى المصادفة لا غير من تعدد الفعل أولا وثانيا.

(١٢) لأنهما واحد، وما ذكره فى ج٣ ص٧٧ اعتبار لا ينافى فى ما ذكرنا.

(١٣) ألف القصر.

وهل فــــاعلٌ أو فـــــعلُه[١] ثَمَّ علةٌ — فــحــررٌ مــقــامًا ثم قَرِّرْ كــمـــا ترى[٢]
وإذ كـــــان لــم ينبتْ فــي البين كَوْنُنا — لـلبْسٍ رأى مـــــــا دراه ولا رعــى
وفــعلُ فــعــولٍ عنه لا فـــيـــه فـادره — وذلك لا يخطو البسيطَ كــمــا يُرى[٣]
ومــا فــاعل[٤] فى فــعله فــاقــرٌ إلى — هَيــولى[٥] وذا فــعل قــبــول عَلى سوى
وحقّقَ أنَّ الــنــفــس من فـــــــاعـلـيةٍ — تفى[٦] الصورَ المحسوسةَ اللاتِ قد تُرى
تقــومُ فـــعلٍ ليس إلا بفــاعلٍ[٧] — وظرفٌ هيولى نحو ضربٍ ومن عدا[٨]
ومن عــدمٍ قــد فــاضتِ الصــورةُ الّتى — رأوا من محل حملَ إمكانها كفى[٩]
لَفــعلٌ يكون جــوهريًا فلم يكن[١٠] — لأنْ عَرَضٌ ســوّاه هذا كــمــا ترى
وإذ ليس[١١] ذا المادىُّ فــهــمًا وفكرةً[١٢] — فــلا بد[١٣] عــقــلىٌّ تمثّل فى المَلأ
فإنْ لا شــعــور فى الهــيــولى فــذلكم — وإن كــان هل إلا كــمــا عندنا يُرى[١٤]

(١) ج١ ص٤٩.

(٢) ج١ ص١٦٢ وج١ ص١٥٣.

(٣) كما قاله ابن سينا: إن البسيط فيه، وعنه فيه واحد.

(٤) سيّما: أن الفاعلية عنده، وعند أكثر المتألهين هي الشأن (حاشية أسفار ج١ ص٢٣٢ و ص١٩١-٢١٣ وص٢٠٠ ص١٦٥)، وأسفار ج١ ص٢٠٢ وج١ ص١٨٦، ج٣ ص١٤٩، وحاشية ج١ ص٢١١.

(٥) ج٢ ص١٢٢، وج٢ ص٢٠، وج٢ ص٢٥.

(٦) أسفار ج٣ ص٩٢ وج١ ص٦٥ وج٩ ص٣٨ وج٤ ص١٥٠.

(٧) ج٤ ص١٦٦.

(٨) تعدى إليه.

(٩) وكذا في الصورة العلمية الفائضة على النفس، كما ذكره في ج١ ص٢٣ وحاشية ج٤ ص٥١.

(١٠) ج١ ص١٥٣.

(١١) وفي نسخة: وإذ لم يك.

(١٢) توضيح لى از ج٢ ص٢٠٩، وج٤ ص٤٠، وج٤ ص١٧، وج٤ ص٣١، وخلق أفعال العباد ص٨٤، وتالله ابن رشد، ولقد أثبت التسخير ج١ ص٢٥٤، وج١ ص٢١٢ وج٢ ص٢٠٠.

(١٣) ولا ألطف مما في السر الأول من ج٢ ص١٦٠ وص١٦٠، وكذا ما في ج١ ص٦٨ وج١ ص٣١٧، وكان أعلاه ما ذكره الشهرستاني عن أفلاطون والكيمانى، والدارة للوجدى ج٢ ص٢٢٢، وأبنوترم وأسبرترم، مانيترم، روح، علم، فلسفة، زار، رناعي، دين، خارق.

(١٤) المعارف للوجدى ج١ ص٤٩٩، والأسفار ج٣ ص٩٥، والشعور فينا أيضًا ليس لمادتنا، وج٤ ص١٧١، وج٤ ص١٧٢، وج٤ ص١٦٩.

قد استحضروا الأرواحَ عند أنامة ... وشوهد منها عالمٌ لا من الرؤى
وتشجُّ[١] طَوْرًا تستفيدُ وتكتسي[٢] ... وتأتي لما لا يستطيع أولو النهى
وفرقٌ لغاباتٍ وفي متقارب ... كأشعر[٣] أو لا أ اتفاقًا كذا جرى
فمستقبلٌ أمسى على الحال[٤] حاكمًا ... ويأتي أنِ الماضِيْ على وفقه مضى
ووجه اختفاء الحكمة اليوم أنها[٥] ... كمبسوطة في الحق وهو قد اختفى
كذا الغائب المطلوب في طي حاضر ... ويتعب نفسا رود ذاك بما عدا
وقد قيل إن الكون يهوى لغايةٍ ... مشخصة جزئيةٍ منذ ما جرى[٦]
ولو كان كل صدفة طاش مرّةً[٧] ... لاختلَّ حينا قبل أن سطحُه استوى
وخذ مثلا من شخص زيد وطبعه ... فلم يكفه حتى الطبيب له أسا
ومن أدواتٍ ما استتب نظامها ... وأنفسَها إلا يدٌ فيه للحجى
وليسْ يروِّى لم[٨] يسوى نظامه ... طبيعةُ كلٍّ فاستقام وما انتحى[٩]
ولو كان إلا الله قد قام فيهما ... لقد فسدا بالجور يجرى لما هنا
وما ثم إلا مِن طبائع عدَّةٍ[١٠] ... تجاذُبُ لا أنْ فيه شيء على سوى[١١]

(١) وفي نسخة: تشج أما تعلو أو لتكتسي.

(٢) ولا أحسن مما ذكره في الإنسان الكامل من فصل الوهم.

(٣) ثم رأيته في العبارة للوجدي.

(٤) الديباجة العامة ص٢٩٢.

(٥) وهو كما قاله الشهرستاني من رأي سقراط، ومما اختلف فيه فيثاغورس وسقراط: أن الحكمة قبل الحق، أم الحق قبل الحكمة، وأوضح القول فيه: بأن الحق أعم من الحكمة؛ لأنه قد يكون جليًا، وقد يكون خفيا.
وأما الحكمة: فهي أخص من الحق؛ لأنها لا تكون إلا جلية، فإذا الحق مبسوط في العالم مشتمل على الحكمة، المستفيضة في العالم، والحكمة موضحة للحق المبسوط في العالم، والحق ما به الشيء، والحكمة ما لأجله الشيء اهـ، وتحرر منه في حكم الشيخ اليوناني.

(٦) ص٢٧١ ديباجة.

(٧) ج١ ص٢٢٠.

(٨) وفي نسخة: أو.

(٩) ج٢ ص١٦٢.

(١٠) ج٢ ص١٨٢ ولا يضر ما في ج٢ ص١٨٨ وج٣ ص٢١ وج٣ ص١٢٧ وص١٢٩ لما في ص١٢٠ أيضًا وج٤ ص٢٨ وص٨٥ وج٤ ص٢٠.

(١١) ج٤ ص١١٤ وج٤ ص١٢٥.

ولا وجـــه أيضًا في تنوع وحــــدة ... نعم[1] من جـهـات فـاعليّته[2] يُرى

ومـذا هـو الأصل الأســــاسي[3] أولا ... لـرأى ارتقـــاء مـــا دراه مـن ارتقى

ولا بدّ من جـــمع إلى واحـــد يلى ... ولا تصلح الأكـوانُ عـوضٌ وهم فـضـا

ولا بد فـــيـهـا مِن دخــول إرادةٍ[4] ... وإلا اخـتـلاف في التنوع قـد كـفى[5]

ويطلب ترجـيـح لمحـتـمـل ولا ... لأمــر ضـــروريّ تعين لا ســوى[6]

وفـــاعلُ طبع ليس ينفك قط من ... ضروب انفعال[7] فاعتمد فاعلا علا[8]

تقـــوم شيءٌ احـــدٌ مــتـشــابكٌ ... بجزء انفـعـال فيـه فـعلٌ قـد انسرى

ومنـهـضمٌ في الغـيـر مـا انفك نفسك ... أسيـرا دثورا[9] لم يسـوٌ ومـا استوى

وقــالوا سنوحٌ أو تجــددُ حــالة[10] ... لسنخ الهـيـولى ليس في مـوطن سـمـا

ومـــا هو طبع لا يراعي[11] تناسـبًا[12] ... فـيـعـدو ويكبـو كـالحـريق إذا دها

وجــمعٌ لأضـداد ومــا ذا طبـاعها[13]؟ ... بفـعل إلهيٍّ كـمـا شاءه اسـتـوى

---

(١) ج٣ ص١٦٩ وج ٤ ص٢٨.

(٢) حاشية ج ٤ ص٨٦، وج ٤ ص ١١٥، اختصاصات عند الفلاسفة، وشؤون عند الصوفية، وصفات أفعال عند الماتريدية مثلا، فإن كانت تلك الجهات قبل الإرادة، أو بجنبها، فاختلافها لذاتها، فإن كل أمر في الواجب، فهو لذاته، بخلاف الممكن وإلا فبالإرادة، وليس عند الأشعرية شيء قبل الإرادة سوى الصفات.

(٣) الديباجة العادة ص٢٩٢.

(٤) فهي ما لـذاتها الاختلاف في المخلفات، ولا يقال: إن اختلاف المخلفات لذاتها بدون إرادة، فإن الإحالة على ما بالذات إنما يكون في آخر الأمر ينتهي إليه البحث، لا من أول الأمر.

(٥) وفي نسخة: وليس لذاته التنوع قد جرى.

(٦) ج٣ ص٦٤ عن الشيخ الأكبر وج١ ص١٠٤ مع الحاشية.

(٧) ج١ ص٢٢٠، وص٢١٧ وص٢١٨ وص٢٢٣، وحاشية ج١ ص٢٢٤، وج١ ص٢٠٣، وج ٤ ص٣٨ متن، وج ٢ ص١٤٩ وص١٥٠ وص١٧٩ وص١٧٣ وص١٧١، وج٢ ص١٨١، وج٤ ص٧١ وص١٠٩، وج ٤ ص١١٤.

(٨) علا بالأمر المستقل.

(٩) ج٤ ص٧٤، ج٢ ص١٦٠.

(١٠) ج٤ ص٢٨.

(١١) أسفار ج ٤ ص٢٨.

(١٢) وفي نسخة: توازنًا.

(١٣) ج٧ ص٨ عن ابن سينا ص٢٨، ولا يضر ما في ج٤ ص٩ وج٢ ص١٥٩.

وليس اقتضى العلم القديم وقدرةً ... قدامةَ زيدٍ فالإرادة هكذا[١]

ولا بد من شيء يكافي إرادةً ... فهل هو علم والعناية والرضا[٢]

ولم يك الاستكمالَ بل فيضه[٣] ومن ... فروع كمال الذات[٤] فاعلمه يا فتى

وما قيل ترجيحٌ بدون مرجح ... فإن كانت الأشياء لا تستوى فذا

وحيثُ استوتْ من كل وجه فإنه ... لتخيير اختار المريد كما رأى[٥]

وقد حققوا أن المشيئة وضعُها ... لترجيح أشياء إذا أمرُها استوى

على أنه لو قال فيه مُوَفَّقٌ ... بحكمة إظهارِ اختيارٍ لما فرى[٦]

وإهدارِ إيجابٍ كما هو ديننا ... ويفعل ما شاء كما شاء أو قضى

وما قيل من تعطيل فيض فساقطٌ[٧] ... هناك[٨] شؤون الغيب[٩] لم تُبد للورى[١٠]

---

(١) ج ١ ص ١٦٦، و ج ٢ ص٣٨، وإجابة المضطرين، وحاشية الأسفار ج ١ ص٢٠٨، و ج ١ ص١٦٥، و ج ١ ص ٢١٤.

(٢) الدائرة للبستاني من الروايتين.

(٣) ج ٣ ص٢٧.

(٤) كما ذكره في "تحرير الأصول" من أن فعل الحكيم، وقوله لا يخلو عن الحكمة.

(٥) وما في "الأسفار" ج ١ ص١٤٣ غير موجه وج ٢ ص٧٩ وج ٣ ص ٨٠، ومثل ما ذكره في ج ١ ص٢٦٥ من التقلم بالحق إيجاب وج ١ ص٥٠.

(٦) الوجدى ج ١ ص٥٠٥.

(٧) ولو كان إيجاد وإعدام منتظم، كما عند أصحاب الأدوار والأكوار لم يستبعده الأوهام، فدار على الانتظام، وهو سهل.

(٨) ونظيره في "الأسفار" ج ٣ ص١٢١، وج ٣ ص١٥، وتقرير في إثبات الصورة المفارقة ج ٢ ض١٤٣، ومشكاة الأنوار وفتوحات وأسفار ج ١ ص٩٤.

(٩) وفي نسخة: الدهر.

(١٠) وفي نسخة أخرى: له الخلق والأمر الخفي عن الورى[١].

(١) وأصله عند الإمام الرباني من عالم الخلق والأمر، وأصله عن السلف، في "روح المعاني" ج ٣ ص٥٠: وخلق أفعال العباد ص٧٣، وينبغي أن تكون تلك الشؤون كل منها قديمًا، وتكون غير متناهية بينها ترتب ذاتي، وآثارها إن حدثت، ففي موطن جاء التغير في سلسلة ربط المتغير بالثابت، وهناك موطن الانفصال عن القيام بالذات، والله أعلم.

ويكون الحدوث كحدوث عالم الخلق عن الذات استبعادًا وحلا، وإن سمح ذهنك بتسليم التحول في الشؤون هناك بدون تغير شيء أصلا، والتزام اجتماع هذين الضدين فيه، فذلك إليك، ثم إن التفرد بالتحقق في الأزل، وإبقاء ما سواه في كتم العدم هناك أيضًا شأن من الشؤون، ثم إن حضرة الشؤون، وإن كانت مبدأ الزمان، فهي فوق الزمان.

وعندهم مسألة طي الزمان، و نشره، وما ذكره في "الفتوحات" ج ٢ ص٢٦٦ من حكم الأيام، وقد أحسن في حاشية "الأسفار" ج ٤ ص ١٠، وج ٤ ص ٩٦، وج ٣ ص١٧٩ وص١٠٥ وص ١٥١، والمتن ج ٤ ص ١٥١، وج ٤ ص٢٥٧، ولعلها التوازل القضائية والقدرية في الأمر والخلق، وراجع ج ٤ ص٢٠٣.

كسبُحاتِ وجهِ ثم أنوارِ غيبه ... ومن ظُلَلٍ[1] ثم العماءِ ونحو ذا
وما ذا بأجرام لأعراضٍ استوت ... ظروفَ معانٍ ليس في نفسها جذا[2]
وقد قسموا الفعلَ لفعل مجردٍ ... وأيضاً مثالِي[3] وطبعيٌ استوى
ومادة ذا الطبيعي ذو ما تقومت[4] ... بفاعلها والفعل[5] عاد انفعالُ[6] ذا
وفاعل طبع ليس إلا مزاولا[7] ... تحرك[8] لما حرك الشيء[9] وانسرى[10]
ويفعل شيئاً بعد شيء ولم يقم ... بأن يفعل الشيء معاً كلُّه كذا[11]
ويفعل فيما طَرَّقَ الوضعُ بينه ... وبين محل الفعل لا ثَمَّ غيرُ ذا
نعم حيث إبداعٌ تعطل فيضُه ... ولا جاوز الحدُّ المعيَّنَ[12] لا ولا
ولا زاد شيءٌ أو تكوَّن كائن ... ولا حدثَ اسمٌ قد تحتم وانتهى[13]
ولو لم يرِ الرائي لشمسٍ طلوعَها ... وطورا أُفولا والضياءَ وما الدجى
ولم يرِ الإحالة مستمرة ... لكان الضياء عنده طبعَ ما رأى
ومن لم يرَ الدنيا ستفنى فقد بقي ... بعرض لها ما ذاق من طولها جذا[14]

---

(١) وفي نسخة: وعالم أمرٍ ر.

(٢) مع ما في ج٤ وص٨٩.

(٣) ج٢ ص٤٠٢، وج٢ ص١٤٩، وج٤ ص١٦٠.

(٤) ج٣ ص٩٥، وج٢ ص١٧١، وج٤ ص٦١، وج٤ ص٥٠، وج٢ ص٢٠٥.

(٥) وما ألطف ما ذكره في ج٢ ص١٦٨ لو كانت الذات اهـ.

(٦) ج٢ ص٩١.

(٧) وفي نسخة: مخالطًا.

(٨) ج٣ ص٩٥، وفي نسخة: تبذل وتمثلَ.

(٩) ج٤ ص٦٤ وص٦٣.

(١٠) في محل فعله.

(١١) ج٢ ص١٧١، وج٤ ص١٤١، وج٤ ص١٥١ وص١٢٥ في "غاية اللطف" وج٢ ص١٧٦، وج٢ ص١٧١، وج٢ ص٢٢، وج١ ص٢١٢، وج٤ ص٩٢، وج٤ ص٢٨.

(١٢) ج٣ ص٩١ وج٢ ص٩٥.

(١٣) وفي نسخة: كما قيل الآن كما كان في مدى.

(١٤) حاشية من ج١ ص٢١، وج٤ ص١٧.

وإذ كـان قـيّومـاً وليس بعلّةٍ   وللذات منها قد تجلى[1] كما رأى[2]

وكـان هو الربط القويم محـقـقاً   فلست أبالي بين سلسلة هنا

من الحضرة العُليا لإطلاق[3] ذاته   إلى موطن التقييد إن فارغاً أتى[4]

وترتيبُ أسماءَ على حد ذاتها[5]   تجلت[6] بعرض الكون في نِسَب علُى

ورتّب أولى ثم أولى منازلا   وأدنى فأعلى ههنا حسبما ترى

وكـان هنا عليّةٌ فـاعليّةٌ   قَوامية ثم لو قبوليّةٌ هنا[7]

ومعلولُ هذا الكونِ مَعْ علّة أتت   وجوداهما التدريجُ قد لقيا مدى

مراحِلُ معلولٍ لمن بدء علة   فتُطوى ويبدو عند[8] ما قدرُه جرى

كما لم يضع في الطول إلا تناهياً[9]   كذلك في عرض وما الفرقُ يُهتدي[10]

وما الكون إلا أصله مثلَ دوحةٍ   ببطن وأمّا العرض فرعٌ قد انبرى

وكل لباب مضمرٌ في قشوره   ولا بد يوماً أن يُقشَّرَ فانجلى[11]

فتنتفض الدنيا ويخرج عالمٌ   بديع من البين استمرٌ على مدى

وإذ من وجوب طفرةٌ ليس وصلةٌ[12]   إلى ممكن فادر المظاهر هكذا[13]

---

(١) أسفار ج٤ ص٣٦، وج١ ص٦٤، ولعل آية النور جاء له. وفي نسخة أخرى: قد تدلى كما دنا.

(٢) حاشية أسفار ج١ ص١٦٥.

(٣) ج٢ ص٤٠.

(٤) وفي نسخة: بقي، وما في "الأسفار" ج٣ ص١٧٠ غير موجه، وكذا ما في حاشية ج٤ ص٣٧، وج٢ ص٢١٠.

(٥) وفي نسخة: طولها.

(٦) أسفار ج٢ ص٣١ وج١ ص١٨١.

(٧) ج٣ ص١٢٣، حاشية.

(٨) ج١ ص١٤٨.

(٩) وما في "الأسفار" ج٢ ص١٦٥ غير موجه.

(١٠) وفي نسخة: يفترى.

(١١) ج٢ ص١٦٥.

(١٢) ج١ ص٢٨.

(١٣) وعالم الشهادة، وإن كان مثالا ولعالم الغيب، ولكن مجموع العالم مظهر الأسماء، وظهوره ظهور ثانٍ لله، وتجليه عليه تجلٍ ثانٍ على نفسه، وراجع تذكرة فيها تبصرة من "الأسفار" ج١ ص١٦٢.

وبين وبون في المكانة والعلى ... بنحو انفكاك قد تحقق ههنا

هو الصمد[1] الوتر الذي لم يلاقه ... من الشفع شيءٌ سبح اسم من اعتلى

لمرتبة قالوا وجود مفارق ... وفصلُ الهيولى موجب عدةً[2] أتى

وكان عماء قبل خلق ولم يكن ... خلاء بفصل بين أعيانٍ اعترى

مراتب فصلٌ بينها ما تسلسلت ... كذا نِسَبٌ لم يتصل مرّها هنا

تبدت زمانا أو إليه تحولت[3] ... فكيف قران بين دان ومن قصا

ومنبعه[4] في الأصل عندي ترتبٌ[5] ... لأشياء[6] في ذهن فيصار هنا كذا

وفعلٌ من الشيء بنحو وجوده[7] ... تقوم إذ من واسط البين قد خلا

كذلك في الإدراك[8] قالوا وحققوا ... ولكن أقول الأمرُ أن كان بعد ذا

خصائصُ أشياء[9] لها لا لموجد[10] ... ولم يتخلص ربط ذاك ومقتضى

ولم ينفرز[11] حتى يميز ماله ... عن الثان هذا سرّ قد رقد الجلى[12]

كخط لظل بين نور ظلمة ... ومعلوم[13] المجهول في شك اعتزى

(١) ج٢ ص٧٩.

(٢) تقرير ص٢١.

(٣) حاشية ج١ ص ٢٣١، ومن ج٤ ص ١٣٥ من مشابهة الغرب الروحاني، والوضع الجسماني، وج٤ ص١٢٨، والأمر الذي أوجب نفي الزمان والمكان هناك، وإثباتهما ههنا هو الذي أوجب هذا ج٣ ص١٦٥ وج١ ص ٢٨٢.

(٤) وفي نسخة أخرى: مبدأه.

(٥) ج١ ص٢٦٥، وج٣ ص١٦٦، و ج٤ ص١٢٨.

(٦) لأن الأشياء كانت في الذهن معا، فمن أين جاءت القبلية الزمانية في الخارج، ثم هي اتفاقية لو لم يكن فيهما ترتب ذهني، وهي العلة الأصلية في التقدم بالطبع وغيره كتقدم زيد على عمرو، وليس أباه.

(٧) ج٢ ص١٤٤، وج٢ ص١٤٥، وج١ ص٢٢٠.

(٨) ج٤ ص٤٠ مع حاشية.

(٩) أسفار ج٢ ص١٧٦، وج١ ص١٠٤ عن عارف وج٤ ص٥٥، وحاشية ج١ ص٢٦١، وج٤ ص١١٤ قبيل الفصل، أو الإحالة على استيفاء الأقسام المحتملة منه، ثم على كل تقدير ينزل كل شيء منه، ويسري في الأشياء، ويدور في المواطن والمراتب والمنازل، ويأخذ في كل موطن حكمه، فسبحان الذي برهانه أن ليس شأن ليس فيه شأنه.

(١٠) تقرير ص١٤٤، وص١٧٠–١٩٩ وص٢٠٠ وص١٩٩–١٧٣ وص١٨٤.

(١١) ج١ ص١٩٨ وص١٩٩، وحاشية ج١ ص٢١٢، وج٢ ص١٣٤، وج٣ ص٧٤، وإتحاف ج٢ ص١٧٠.

(١٢) ج١ ص١٨٥ وحاشية.

(١٣) ج١ ص١١٧ حاشية.

وقد عاد تفكيكُ اتّصال ووحدة[١] … لموصوف هذين ببطلانه سدى

تصرّفَ جُمليًا نظامُ مرتبًا … تنزّلَ منه كل أمر وقد سَرى

فمنه لباستيفاء[٢] أقسام مُمكن … وليس[٣] عن الأشياء إيجادُها هنا[٤]

فيخلق[٥] ما لا عنده من خليقة … ويعطيهم من عنده ما هو الندى[٦]

وليس مضرا إن توقف فعله … على فعله من عنده فهو منتهى[٧]

كتقسيم شيء أولا ثم ثانيًا … فصارَ كثيراً وهو مَعْ ذاك جملة

ترتب من فوق إلى تحت ما جرى[٨] … لَفي المبدأ القاصي[٩] ومنه له انتهى

وفعل طبيعيّ هو الآن[١٠] فعله … بفعل[١١] إلهيّ مجردٍ احتوى[١٢]

وقد قيل[١٣] إن الكل نحو مجرد[١٤] … بنسبته والطبع في حدنا أتى

---

(١) ج١ ص١٩٠، وج١ ص٤٤، وج١ ص٨٠، وج٤ ص٧١.

(٢) وفي نسخة أخرى: هو.

(٣) حاشية ج٣ ص١٦٨.

(٤) وفي نسخة: إشناءها كذا.

(٥) ج١ ص٣٠٠.

(٦) ج١ ص٥٣، وج٣ ص٥٧، وج١ ص٥٢.

(٧) ج١ ص٥٢، وج٣ ص١٤٠.

(٨) وفي نسخة أخرى: هكذا.

(٩) ج٤ ص٥٥، وج٤ ص١٢٥، وج٤ ص١١٤، وج٤ ص٨٨.

(١٠) ج٣ ص١٠.

(١١) وفي لواء الهدى ص١١٠: العلم الفعلي الواجب أما بنفس حضور الممكنات عنده تعالى بوجودها الدهري، وفي منهجه الوجود الدهري عبارة عن نفس موجودية الشيء مع قطع النظر عن تحققه في وقت، والممكنات كلها بهذا الوجود قديم، ومعه تعالى ورده السيد الباقر، وأثبت حدوثه اهـ.
والكلام في الحدوث الدهري بهذا المعنى، لا في تحقيقه في وقوع الوجود بدل العدم، وليسم باسم آخر، كذا يظهر من "الشمس البازغة".

(١٢) كالوجود الإلهي والوجود الطبيعي ذكره بحر العلوم، فقد عمموا نظيره في مواضع كالفاعل الإلهي والطبيعي عندهم، وكذلك بالنسبة في المادة والزمان والمكان، كما في ج٢ ص٧٨، وحاشيته، وج١ ص٨٦، وج١ ص١٣٥، وج٢ ص١١٧، وحاشية ج٢ ص١٢٠ وص١٢٨، وحاشية ج١ ص٢٠٢، وج١ ص٢٩، وج٤ ص١٤١ وص١٥٤، وحاشية ج٣ ص٥١ وص٤٧، وحاشية ج٣ ص٤٠ في العلم الحضوري بالماديات.

(١٣) والكل مجرد بالنسبة إليه، وإن كان ماديا في نفسه، وكذا موجود بالنسبة إليه دائما، وإن كان معدوما في بعض الأزمنة في حد نفسه، وهو مسألة المعية الدهرية، وكذا الكلام في المكان والمكاني، فأتقنه جدًا، وعليه نبي اللاهجي في گوهر مراد مسألة العلم الحضوري له تعالى للطوسي كما في ج١ ص٢٠٢.

وليس من الكسب الصريف تحركٌ بل انسحب الخلق على الكل وامتطى

على كله امتدٌ وذلك ضربةٌ كذا علمه ثم الإرادة قد سرى

كمستمسك أشياء علّق بعضها ببعض[1] ومَسْك الكل كان بمن قضا

أما في علوم الروح[2] ليس بحائل زمانٌ مكانٌ ما دنا منه أو نأى

كذا الأمر في الأرواح في تفسها[3] وما ترى حضرةٌ جلت عن الوصف ما ترى

وقيل لجسم[4] أو هواء ونورنا[5] وروح مكانٌ لا يقاس بما سوى

وأبعدُ بعضٍ منه أقربُ غيره فأمكنةٌ فيها التفاوت قد سرى

وكلُّ لطيفٍ فالزمانُ له كذا وأقصره في الغيب أطولُنا مدى

تَخيُّلُ أمر في سنين هنالكم سنون ومبيضٌ مهنا موطنان ذا

إلى أن يصير الكل في الدهر حاضراً[6] فدَهر ودَيهورٌ ودَيهارٌ اعتلى

وماض وآت فيه شيء كمركز ودائرة[7] فاربأ بنفسك عن هوى

وليس صباحٌ أو مساء بجنبه هو الدهرُ فوق الدهر مسندُ ما خلا

ومهما رماك الوهمُ في الدهر عدوة فعُبرةٌ[8] ذاك الخوض سُبحانه[9] أتى

---

(١٤) حاشية ج١ ص١٢٢ وفصل ج١ ص٢٠٤، وقبل فصلها، وج٣ ص١٠.

(١) لا على نحو ما يجذب أحد شيئا، ويجذب ذلك الجاذب آخر، فيجمع جذبان موازان، بل كما أمسك أحد ساقطًا قد أخذ يساقط، فهناك لما كان الساقط كالعدم في استمساك نفسه، انتهى الأمر إلى إمساك الممسك جزئيا، وإنما كان من الساقط للساقط فقط، لا الإمساك عن السقوط، وهكذا الخلق والكسب، فإن الكسب ليس إلا قبضًا لا إمساكًا.
والممكن لما لم يخل جهة منه من الاستناد إلى الواجب في كل آن، فليس من شأنه الإيجاد، ولو لأفعاله، فإنه في عين الفعل، وحينه متقوم بغيره، والشيء لا يفعل ما لم يتحقق كل موقوف عليه له.

(٢) راجع الكليات ص٣١١، وحاشية الأسفار ج٤ ص٩٤.

(٣) إنسان كامل من الوهم.

(٤) وقد أخذ برمته من فصل الخطاب، فاعلمه، ومنه في ثالثة عنادليب.

(٥) ولا سيما على تقدير جسميته، كما جوزه في ج٢ ص٢٩.

(٦) ج٣ ص١٧١ راجع الأسفار ج٤ ص١٢٨، وج٢ ص٤٥، واستدل عليه من حيث السمع في ج١ ص٣٠٢، وج٣ ص١٤١، وج١ ص٢٩، وج١ ص١٢٣، وج١ ص١٨٧، وما ذكره في علم الباري تعالى من مذهب الإشراقي ج٣ ص٢٨.

(٧) وقد أجاد في دائرة المعارف للبستاني من السرمد.

(٨) تفسير الأعمال من الابتداء.

(٩) تقرير دل پذير ص٢٢.

ومن قــائل[١] إنَّ الإرادة دفـعــة[٢] وعند حـصـول الأمـر تمضى لمنتـهى[٣]
حـقـيـقـتـهـا[٤] لا كـعـلـم وغـيـره من السـبع[٥] وَهُو الفـرق وفْر مقـتـضى

---

(١) تقرير ص٢٠٦، وما ذكره في ج٣ ص٦٧ عن الرازي أن المتكلمين سلموا شيئا للفلاسفة، وهم سلموا شيئا لهم، وحصل الاتفاق على أن الإرادة تستلزم الحدوث كلام متجه، ولا يرد عليه ما أورده الطوسي من أنهم إنما بنوا الاختيار على الحدوث، لا العكس: فإنه عندهم متعاكس يجري من كلا الطرفين، ولا شك أن الإرادة من صفاته تعالى.
والمراد من الممكنات، وإذا كانت حقيقة الإرادة بعده، إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، كما في ج٢ ص٧٢ عن أستاذه، فلا شك أن لها تأثيرا مستأنفا، كما في ج٣ ص٤٧ الباقية بقاءه، وحاشية من ج٣ ص٥٠.
وما ذكره الشهرستاني في نهاية الإقدام من التقدم الذاتي، فالفصل فيه أن الإرادة إن كان استلزامها للمراد بالعلية ج٣ ص٦٦، وج١ ص١٧٩، والاقتضاء كما في ج٣ ص٥١ من الحاشية؛ لأنها اهـ فلا تستلزم حدوثه كالعلة، وإن كان بالجعل المستأنف على ما هو الحق، فتوجب حدوثه، والله أعلم.
والإرادة إنما هي فيما ليست علية الذات له معتبرة في الذات، وما ذكره الشهرستاني في حكم دمقراطيس ليس بمطرد؛ إذ الإنسان كما يعرض باختياره عن الإحساس كذلك قد يعرض عن التوجه للإدراك أيضا، وقد يضطر إليهما فاستويا، ولا نحو ما في "الأسفار" من ج٤ ص١٩٢.
والعلم صفة ثابتة لا تقع مستنداً للمتجدد، فلا بد من توسط الإرادة، وما قاله في "الأسفار" من الاستكمال بالغير، أو استلزام المادية، فساقط بما ذكره في العلم الحصولي له تعالى، وبما ذكره في ص٤٢ — ٤٥ وص٤٤، وراجع قوله، وهذا غير تعلقها من ج٣ ص٥٨، وحاشية من ص٦١، وحاشية ج٣ ص٥١؛ لأن اهـ، والترديد في قولهم: ثبوت الشيء للشيء فرع، أو مستلزم لثبوته وتفسير الواسطة في الثبوت عندهم.

(٢) نريد جزئيها، وإلا فالإرادة كما في فصل الخطاب أمر واحد انسحبت على العالم كله لا تزيد ولا تنقص كالعلم لم يتعدد بتعدد المعلومات.
أي تعلقها وتأثيرها، وما ذكره في "الأسفار" ج١ ص٢٠٩ وص١٥٥، فذلك بقاؤها لا أول تحققها، فإن قيل: فما الرابط بعده غير الذات للممكنات، فيرجع إلى الإيجاب منه، أو الربوبية، فيرجع إلى الأسماء الأخر، وهو عند الصوفية، وتكون نسبة العالم إليه نحوا من نسبة الضوء إلى الشمس، لا نسبة الفعل.
قيل: إن للإرادة وجوداً جميعاً باندماج الكثرة في الوحدة، فتضمن بوحدته كثيرا، وهو واحد غير متعدد، والله أعلم بالصواب.
وبالجملة ليست الإرادة كالحركة القطعية، وارتبط العالم بالذات الإلهية بواسطتها، لا بدون واسطة كما يتخيل، ولا أن الإرادة انتهت، وإن الحادث لم يحتج في البقاء إليها[١]، كما زعمه المعتزلة، وراجع الأسفار ج١ ص١٦٦، وحاشية ج١ ص٢١٨ وص٢٤٣.
وذكر بحر العلوم كون العلم النظري حادثا فقط، لكن الحركة الفكرية ليست في الواجب، ففرق بين الإرادة البشرية، وإرادة الواجب تعالى، وهو حاصل ج٣ ص٧٧ إلى ص٧٨ مسلسلا، فاعلمه وج٢ ص١٣٣.
هذا كما يصدق على التعلق الأزلي على رأي الدواني، وبعض من كون التعلق أيضاً أزليا، وإنما الحادث أيضاً على رأي الآخرين، فكل منه متقدم على المراد، وإنما يلتبس الأمر فيه؛ لأن جزء منه متقدم على جزء من المراد، ثم وثم فتسلسل، وصار مقارنا ظاهرا، نعم كل شيء أريد في آن، فوقوعه في ذلك الآن، ولا بد هذا صادق، ولكن الإرادة مع هذا متقدمة، وكفت هذه في إيقاعه، لا هناك أخرى مقارنة معه.
(١) روح ج١ ص٦٣٣.

(٢) أسفار ج١ ص١٤٢. وفي نسخة أخرى: وبعدُ حصولٌ ليس إلا كان كذا.

(٤) وليست على شاكلة العلة، ولا المعد، بل حقيقة على حدة أشبه بالفاعل، وإن لم تكن إياه، فإن العلة لا تختتم، والمعد لا تأثير له، وينبغي أن يعلم أن الحياة، والعلم، والقدرة فوق الإرادة، بخلاف السمع، والبصر، والكلام، فهل في تعلقاتها تجدد، وقد يقال: إن الإرادة برزخ بين الصفة والفعل، وفيها تجدد.

(٥) وإن قيل: إن الإرادة والمراد، وإن كان بينهما علاقة المؤثر والأثر، لكنهما هناك في آن، قيل: هذا خلاف طبعية التأثير من الأولية والثانوية، وإن قال أحد ما بعينه، فليقل مثله في العلة والمعلول، ولا ريب أن الإرادة جاعلة للمراد.

وإلا فيأتي حكمُ تحصيلِ حاصلِ — وناموس[١] شيءٍ ساقطٍ جاء إذ نبا

كما في انعكاس النور أو في حرارة — ودفع من المدفوع قال أولو الحجى[٢]

نعم بوجود كان[٣] جمعيٍّ احتوت — على الفعل تسبيبا وتعقيبا اقتفى[٤]

وقيل بفعل باطنٍ ثمّ ظاهرٍ[٥] — تَسلسلَ فعلا واحدا صاحِ من هنا[٦]

وفي الموطنين التامَ شيئا مرتبا — كأجزاء ممتدٍّ زمانا قد انبرى

إرادةُ فعلٍ[٧] ثم[٨] فعلٌ[٩] وبعده[١٠] — بنحو انفصال ما أريد قد اعترى

وهل منقضٍ ما للقديم شريطةٌ — يُحرّرُ إذ ليس كعلم وما عدا

ومنعُ التقضي والإرادة إذ مضت — مقولةُ[١١] فعل ذاك رأيي فما ترى[١٢]

وهذا ملاكٌ للزمان ومنبعٌ — جرى منه في الأشياء لا غيرُ وانسرى

---

(١) راجع الأسفار ج١ ص٢٥٦.
إذا اعتبرت الإرادة مغايرة للمراد، وجدت توجد كالمؤثر والأثر، وإن اعتبرت عينه فلا، فإنها ح قد انسحبت عليه، وأنت تعلم أنها تتعلق بباطن الوجود، بخلاف المراد، ولذا كانت صفة له تعالى بخلافه، وإن قيل: إنها مع الفعل ظاهر وباطن، الحكاية والمحكي عنه، وليس فعلا متسلسلا، قيل: إن الإرادة، ثم الفعل ثم أثره، وهناك بنحو انفصال، وقد كتبت في أوراق على حدة، أن الإرادة في الطول والفعل في العرض، وهو مسألة التكوين بعد القدرة والإرادة، راجع ما ذكره في ج ٣ ص ٦٩ مع ج ٢ ص٧٧، وما في ج٣ ص٧ من قوله: لأن العلية والمعلولية اهـ صواب.
وما كتب عليه المحشي من ص١٠، فمبني على أن العلية هي التشأن، ولم يكن هذا ذوق الفلسفة، وإنما ذلك ذوق التصوف، وذوقها ما في ج١ ص١٥٦.
ولعله عن ابن سينا، وقد صرح بالتقدم والتأخر في الوجود، وكذا أحسن المحشي في ج ١ ص١٥٢، وصرح به في حاشية ج٤ ص١٢٨ عن المشائين، ثم إن السمع يجعل المفعول بالفعل، والقضاء، والقدر، والأمر، ويجعل الإرادة من المبادئ كالشرائط، وما ذكره في ج ٢ ص٦٢ من مراتب العلم والعناية؛ فهي مراتب القضاء، والقدر، والأمر، و الخلق، فاعلمه.

(٢) وفي نسخة: أو رجعة الصدى.

(٣) زائدة.

(٤) وإذا كان تسبيبا، فالفعل عقيبها على تقدير الوجود الجمعي أيضا.

(٥) ج٣ ص٧٥.

(٦) ما ذكره من أسفاره في ج٣ ص٨٨، واتفقوا على أن الطرى هو الحادث، ... كما في مصباح الدجى ص

(٧) وفي نسخة أخرى: شيء.

(٨) متن ج٤ ص١٦٩.

(٩) إتحاف السعادة ج٢ ص١٥٩.

(١٠) حاشية ج٤ ص٧٨، ومتن ج١ ص١٩٣، وج١ ص٣٢٢.

(١١) وفي نسخة: طبيعة. نعم هي بعينها مقولة أن ينفعل إذا نسبت إلى القابل اهـ ج١ ص٢٢٦.

(١٢) وفي نسخة: تجدد أمثال هو الفعل ما جرى.

وجــزء تقــدم منه جــزءًا لذاته ... كنحــو زمــان لا يمارى من ادرى[1]

وإن أشكل التعطيلُ شيئًا فلاقه ... بإيجاب أو جعل القديم وكيف ذا

ومهمــا[2] تأخرنا عن البدء لحظةً ... بقى منه مــا لا ينتهى لا كمــا يُرى

فمن عدمٍ لا بد فى البين قاطع[3] ... زمن أزل فاظفرْ ومــا ثَمَّ غيرُ ذا[4]

لكل من الأشياء[5] فى القسم حصة ... وجودا ووقتا كيف يسوى بما حوى[6]

ومــا عدمٌ إذ فى وجود ضربته ... له حاصل إلا الحدوث ولا مِرى

ومــا هو فى مــرِّ الزمــان وكرِّه ... سيدثر يومًا تلكم دارةُ البلى[7]

ومــا الروح والجثمان إلا وديعةٌ ... ولا بد يومــا أن تُرَدَّ على مَدى

وفى أزل مــا بينوا قط حادثًا[8] ... سوى مستمرًا[9] وقديمًا قد انتهى[10]

---

(١) قالوا: إذا كفت العلية الذاتية للإصدار، فأى حاجة إلى الإرادة، وحينئذ لم يبق للجعل الاسم.

(٢) وهذا فى الذهاب من الآتى إلى الماضي شيئا فشيئا ظاهر، وأما فى الإياب من الماضي إجمالا، فينظر فيه.

(٣) أسفار ج ١ ص٢٥٩، وج ١ ص ٢٤٣، وج ١ ص٢٤، وج ١ ص ١٦٠، وج ١ ص١٦٩، حاشية أسفار ج ٤ ص٨٢.

(٤) كما بين الوجوب والإمكان، بل بين القدم والحدوث نفسهما، كذلك فصل بما لا يتناهى.

(٥) ج ١ ص٢٨، وج ١ ص ٢٦٠، وج ١ ص٥٣، وج ١ ص ٢٤٢، وج ٤ ص٨١.
وما ذكره فى ج ١ ص ٢٦١ من إمداد المفارق، فقد أصاب فى رده؛ إذ هم يعتبرون فى المسائل صلوحا من جانب القابل، وكون ظرفه يسع فعل الفاعل، ولا يكتفون به فقط، وهذا قد ذكره فى ج ٤ ص٧١، ثم اعتذر فى حركة الفلك بما هو بارد.

(٦) بكل الزمان.

(٧) ج٤ ص١٧٤.

(٨) هذا على أصل الإيجاب، وأما على أصل الإرادة، فإن فرض الحدوث من الأزل أيضًا حدوث زمانى، فإن تحول حالة الأزل، وحكمه إلى حكم الحدوث تحول دفعى لا يحوج إلى تنفس، ومرور فى ذلك الموطن، كتحول الباطن إلى الظاهر، راجع الجواهر ص١٥١.
وما ذكره الباقر من تحول عدم الزمان إلى وجوده بدون تنفس وتفسير الأزل فى ج ١ ص ١٤٢ حاشية.

(٩) كالحركة وهى حقيقة هكذا على حدة، لا تفاني بالمتقطع الوجود فيما بينه، راجع الأسفار آخر سطر من ج ٢ ص٩١.

(١٠) وفى نسخة: قد انقضى.
قد افترق بعض أشخاصه من بعض، فإنها موجودات منقطعة، لا وجود واحد مستمر، وما فى حاشية الأسفار ج ١ ص٢٤٣ لا يكفى، وكذا ما فى "الأسفار[1]" ج ٢ ص١٤، فقد ثبت فى الفلسفة الجديدة انفصال كل جسم أثيرى، وكذا ما فى "الأسفار من ج ٢ ص١٤٧، فقد تعدد نوع النجم شخصًا.
وبالجملة فرق بين المتشابه المستمر كالحركة وغيره كأشخاص الإنسان لا يعقل أولهم كيف ينعدم مع قدمه[2]، وقولهم إن الطبيعة باقية لا يعنون به إلا النوع، لا أمرا واحدًا متصلا اتصالا وحدانيًا، فاعلمه وافهمه.
(١) بل ذكر قبل التحقيق ما يفيدنا فى كون وجود كل حصة، وكذا فى ج ١ ص٢٢٨ من قوله: وأما إذا كانت للطبيعة شخصيات منقطعة اهـ فرق بينه وبين المستمر فى هذا الحكم، وج ٣ ص١٧٢، وج ٤ ص١٢٢.
(٢) كما عن أرسطو ج ٢ ص١٧١، وعنه وجه انقطاع الوجود فى البين ج ٤ ص١٢٣ فى ج ٢ ص ١٧٠، وج١ ص١٧٧، وما ذكره فى ج١ ص٢٢٨ وص ٢٣٢ وص ٢٢٤ وص٥٠١ اعتبار لا بأس به، لكنه لا يدفع اعتبار الانقطاع أيضًا، فإنه أيضًا

وإذ ليس من شخص قديم فإنه ... تجددُ فعلٍ عنه دوما قد انطوى[١]

وما عندهم[١] إلا كصنعة آلة ... أتى بدلٌ عمّا تحلل ما جرى

وهل يستطيع المرء خرص تحركٍ ... كما تدريه في العلىّ على صوى[٣]

وشوهد كلُ مفردٍ من مركب ... على حدة هل بعده القدم استوى

كذاك الوجود والحقائق بتة[٤] ... قد التقيا[٥] بعدَ انفرازٍ كما ترى

وشوهد أيضًا فسخُ كلٍّ بمركبٍ ... فما[٦] بال مسخ دائم مودَع[٧] سُدى

ولا أنّ هناك صورةٌ بعد صورةٍ ... فسفسطة[٨] ذي كيف يرضى بها الحجى

فإحكامُ صنعٍ ثم فسخٌ مواظبٌ ... يكون مرادًا في مَدى الدهر هكذا

وما مفرد إلا لأخذ مركب ... وغايته التأليفُ من هيئة كذا[٩]

وما جاز من حكم على شيء استوى ... على مثله لا سيّما نحو ما هنا[١٠]

وما بهيولي لطّت الصورةَ التي ... تراد لهما من أول الأمر مذ بدا

وليس لفعل وانفعال تعددٌ ... بجزءين بل نحوُ وجود كما جرى[١١]

خصوصًا على رأى اتحاد كليهما[١٢] ... وجودًا وتركيبًا كما قاله ملأ

وانهى، وكذا ما ذكره في ج ٢ ص٩١ من التنبيه.

(١) وفي نسخه: المحي، ج ١ ص٩٨ قبيل المرحله.

(٢) فالربط بالحركة المستمرة يشبه آلة ميكانيكية يأتي في حركتها بدل ما يتحلل، ويظهر الآثار شيئًا فشيئًا، راجع الدائرة للبستاني من الحرارة الكامنة عن السر وليم طمسن.

(٣) سنگ توده بر راه بجهت نشان.

(٤) ويراجع الأسفار ص٢٨٢، وبدله ج ٢ ص٩ عن الهين، وهو جيد غاية.

(٥) تقرير دلبذير ص٢١٩–٢٢٣ وص٢٣٥.

(٦) وهم بأنفسهم قد أحالوا تعطل الفيض مدة غير متناهية، وخالف أرسطو قدماء الفلاسفة في المادة لذلك.

(٧) وفي نسخة أخرى: مودع دائمًا.

(٨) ج ١ ص ١٧٢، وج ٢ ص١٧٢، وج ١ ص١٧٧.

(٩) مكتوب نمبر ٧ قاسم العلوم ص١١.

(١٠) ج ٢ ص ١٧١ عن أرسطو.

(١١) ج ٤ ص ١٢٢، وج ١ ص٣٢٤، وج ٤ ص٩١، وج ٤ ص ١٧٠، وج ٤ ص١٠٩.

(١٢) ص٢٢٥ من "الأسفار" جملة مفيدة في تفهيمه

نعم مادة عاطت لأعمال صورة ... كأرض وبذر لا يشك بها الفتى

ولما ضربت الفعل في قوة[1] فذا ... يعود[2] انفعالا ثم يرنو[3] لما علا

ففي حقه هذا تقسَّمَ جمعه ... بنسبة ما ؤ أتى وما بعده تلا[4]

فإن قيل إن الجسم إذ ذاك مفرد ... فكيف[5] استحال قلت[6] عن فاعل عرا

نعم ثَمَّ تركيب بمجموع عالم ... هنا غيَّرٌ دلت عليه لمن وعى

وإن هناك جانبيًا قد أتى به ... وذلك قد ينحلُّ لا بد في مـ ـدى[7]

وقد ذكروا أنْ ماثتٌ كلُّ ساكن ... كذا الحي من ذا[8] ليس يسكن ما عطا

وتأخيرُ بعضِ العالم اليوم حكمةً ... كتأخير كل وهو شخص قد انزوى

محاطٌ[9] وراءِ[10] في ارتباط حدوده ... وليس مع الخلاق شخصا قد استوى

هما حضرتان ليستا في تسلسل ... وما حضرة الرب كجزء من الورى[11]

وما ذا قديم مثل مجموع عسكر ... ومَلْكٌ لهم حفوة أو قادهم كذا

وماضٍ قديمٌ يأت من غير حاصر ... ومستقبلٌ بالطبع لم يقف انتهى

ولما أتى حد بجانب علة ... وما ذا بمعلول[12] بدا العين هكذا

---

(١) وفي نسخة أخرى: قدا.

(٢) ج٤ ص٧١.

(٣) ج١ ص٢١٠.

(٤) ج١ ص١١٤، وج٤ ص١٢٥، وقد أجاد المحشي في ج١ ص١٥٥، فراجعه، ولا بد ويتعلق به ج١ ص٥٦ وفي ج١ ص١٠٦.

(٥) يعني لو قيل: إن الصورة الجسمية منفردة، والنوعية ما فيها التغير كالطعوم والألوان، فينبغي أن يكون قبلها مركب، حتى يتنوع.

(٦) أي في نفسه.

(٧) ج٢ ص١٧١ عن أرسطو.

(٨) ج٤ ص٢٠.

(٩) ج٢ ص٢١٢.

(١٠) ﴿والله من ورائهم محيط﴾.

(١١) ج٤ ص١٥٢.

(١٢) ج١ ص١٥١ عن أستاذه.

تحـــول حكم البـــاطن الدهرَ ظاهراً ... يدون نقضٍ وامـــتـــدادٍ كـــمــــا يرى

وعلى شـــــــؤونًا بين دهر ترتبت ... وبين زمـــان وانتــهت ثمـــة النهى[1]

ولا ثم عـــــــرض بل كطول إرادة ... تحول عـرضـا وهو فـعل قد انبـرى

فـمنه اسـتـحـالت للورى أزليّة ... وبعـد حـدوث فـالدوام قـد انبـغى

ووضع حـديث مع قـديم كـمـا ترى ... بمعناه يقـضى أن هنا مـوطن خـلا

عـــوالم فى الإمكان مـــا ثم أبرزت ... فـمـا كـان من عـذر لهم قـبل مهنا

وبعـد صـدور الفـعل عن قـوة جـرت ... فليس تلاشى بل تطـورٌ فـى مـــدى

وقـد قـيل إن القــوتين ومـــادة ... إذا اجـتـمـعت أو رثن ثالثـة القـوى

فخذ فى حدوث العالم البحث موعبًا ... وهاك نكاتٍ فيه لم تلقـهـا فـهـا[2]

وتوهيـةِ الأسـبـاب والمادة التى ... يغـالط فـيـهـا الناس باديءَ مـا بدا

فـصورت فى الأبيـات تمثال فكرتى ... وذَكَّرتُ مَعْنيًا بأمــثـالهـا الحمى

أنا الأحقر المدعو أنور شاه

مِن مضافات كشمير جزى الله من جزى

---

(١) ج ٤ ص ١٢١.

(٢) خلد.